بحث تعزيز التعاون بين بلادنا ومصر في مجال المواصفات والمقاييس

كتب/عبدالله الخولاني

بحث مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة الأخ/ وليد عبد الرحمن عثمان بصنعاء مع السيد محمد بكري عجمي الوزير المفوض للشئون التجارية بسفارة جمهورية مصر العربية سبل تعزيز التعاون المشترك في مجال المواصفات والمقاييس بين الجانبين والدفع بتفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الهيئتين خصوصا الجوانب المتعلقة بانسياب السلع والمعوقات التي قد تعترضها وكذلك أهمية تبادل الآراء حول وضع الموصفات القياسية للسلع.

وأوضح عثمان أن الزيارة سترسي لمرحلة جديدة لتعزيز وتطوير علاقات التعاون المشترك بما يضمن تسهيل انسياب السلع بين البلدين وإزالة أي عوائق فنية قد تعترض ذلك.

من جانبه أكد الوزير المفوض للشئون التجارية بسفارة جمهورية مصر العربية محمد بكري عجمي حرص بلاده على تعزيز التعاون القائم في مجال المواصفات والمقاييس وكذا تسهيل كافة الصعوبات لما فيه خدمة البلدين الشقيقين.

وأكد الجانبان في اختتام اللقاء أن المرحلة القادمة ستشهد مزيدا من التعاون بين الجانبين.

هذا وقد قام معالى الوزير المفوض بزيارة استطلاعية لمختبرات الهيئة اطلع خلالها على المستوى الذي وصلت إليه الهيئة وما تمتلكه من كوادر مؤهلة

مشيدا بمستوى التقدم الذي أحرزته الهيئة في مجال المواصفات والمقاييس.

تأجير مساحات لإقامة مشروعين استثماريين بالمنطقة الحرة بعدن

■ ،، عدن/سبأ

وقعت المنطقة الحرة بعدن أمس عقدي تأجير مساحات لإقامة مشروعين استثماريين في مجال الخدمات العامة في إطار القطاع (جي).

تضمن العقد الأول تأجير سبعة آلاف و٤٩٦ متر مربع لمؤسسة عدن مينتننس ان ريبير لإقامة مشروع خاص خدمات صيانة المولدات الكهربائية الكبيرة ومكائن السفن بتكلفة استثمارية ثمانمائة الف دولار.

وقع العقد رئيس المنطقة الحرة عدن الدكتور عبدالجليل الشعيبي وعن المؤسسة عبداللطيف القاضي.

فيما تضمن العقد الثاني تأجير أربعة الاف و٦٨٥ متر مربع لمؤسسة احمد علي محمد للمحروقات لإقامة محطة متكاملة تحت اسم محطة أنوار عدن للمحروقات والخدمات العامة بتكلفة ٢٠٠ ألف دولار.

وقع العقد رئيس المنطقة الحرة ومدير عام المؤسسة ناصر علي محمد شكع.

وعقب مراسيم التوقيع جدد الدكتور عبدالجليل الشعيبي دعوته للمستثمرين للاستفادة من المزايا والضمانات التي تقدمها المنطقة الحرة لهم. مؤكدا استعداد المنطقة دعم المشاريع وتقديم مختلف التسهيلات التي تمكن من إقامتها.

«الربع الخالي» أكبر مصدر للطاقة الشمسية في العالم

تعتزم المملكة استخدام الطاقة الشمسية لتوليد ١٠٪ من احتياجاتها للكهرباء بحلول عام ٢٠٢٠م، لتصبح بذلك أكبر مصدر للطاقة الشمسية في العالم، وتأتي هذه الخطوة تماشياً مع سعي الحكومة إلى توليد ٥ غيغاواط من الطاقة الشمسية بحلول عام ٢٠٢٠م، وأكد خبير في الطاقة الشمسية أن إجمالي أشعة الشمس التي يتلقاها الربع الخالي تكفي لتوليد طاقة تزود الأرض بضعف احتياجاتها من الطاقة.

وتوقعت تقارير أن يوفر قطاع الطاقة الشمسية المُنشأ حديثاً في المملكة حوالي ١٥ ألف فرصة عمل جديدة، بالإضافة إلى التشجيع على تطوير المزارع الشمسية وإنشاء مصانع معالجة وجمع مواد الخام وغيرها من المرافق ذات الصلة، وتم استثمار أكثر من ٣ مليارات دولار لتمويل محطات توليد الطاقة الشمسية في كل من ميناء ينبع في منطقة المدينة المنورة ومدينة الجبيل في المنطقة الشرقية إضافة إلى مشروع بناء مصنع لإنتاج مادة البولي سيليكون على ساحل الخليج بقيمة ٣٨٠ مليون دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تصل طاقته الإنتاجية الأولية بحلول العام ٢٠١٤م إلى ٣٣٥٠ طناً من البولي سليكون الصالح للاستخدام في إنتاج الطاقة الشمسية.

من جهته، أكد رئيس مجلس إدارة الإمارات لصناعة الطاقة الشمسية فهيد فتوحي، في تصريحات نشرتها وكالة الأنباء الإماراتية، أن منطقة الشرق الأوسط تملك إمكانات هائلة في قطاع الطاقة المتجددة ذلك أن الأشعة الشمسية متوفرة على مدار العام بالإضافة إلى احتوائها على كميات لا بأس بها من الكهرباء الحرارية الأرضية.

وقال إنه مع تواصل اعتبار الطاقة المتجددة على أنها بديل مثالي للطاقة التقليدية والمصدر الداعم لاقتصاديات الدول حول العالم يمكن لمنطقة الشرق الأوسط لعب دور مهم ورئيسي في قطاع تصدير الطاقة المتجددة في المستقبل.

وأضاف: "إننا نملك المكونات التي نحتاجها لإنجاح مشاريع الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط حيث تستقبل صحراء الربع الخالي في المملكة العربية السعودية كما هائلا من الأشعة الشمسية والتي تكفي لإضاءة كوكبين كالأرض وعلينا فقط أن نتوصل لطريقة تجارية لاستغلال هذه الطاقة".

وأكد فتوحي أن الاستثمار في أبحاث وتطوير قطاع الطاقة المتجددة سيساهم في خفض التكاليف بالإضافة إلى تحسين الإيرادات للمستثمرين حيث لاحظنا جميعا كيف انخفضت أسعار الطاقة الصادرة عن الشمس والرياح بنسبة ٥٠٪ خلال السنوات القليلة الماضية في حين ارتفعت معدلات استهلاك الطاقة التقليدية، مشيرا إلى أن الطاقة المتجددة ستصبح أكثر تنافسية وجاذبية للمستثمرين.

ليباء تعتزم منح تراخيص عمل لمليون و٥٠٠ ألف عامل مصري

□.. بدأ المجلس الانتقالي الليبي في منح تراخيص للعمالة الأجنبية الموجودة داخل الأراضي الليبية ومن بينها العمالة المصرية التي يبلغ تعدادها نحو مليون ونصف المليون عامل، حيث أعلنت وزارة العمل والتأهيل الليبي عن فتح باب التعاقد من الداخل للعمالة الأجنبية الوافدة إلى ليبيا حتى ٤ مارس المقبل.

وأضاف الدكتور فتحي فكري وزير القوى العاملة والهجرة في تصريحات صحفية أن وزارة العمل الليبية طالبت أصحاب الأعمال بضرورة الإسراع لتسوية أوضاع العمالة العربية والأجنبية الوافدة والمنخرطة في سوق العمل لديهم، وذلك لإتمام لتوفيق أوضاعهم للحصول على تراخيص بالعمل داخل الأراضي الليبية من وزارتي العمل والداخلية.

وقالت مصادر صحفية إن هذا الإعلان صدر لتلبية متطلبات سوق العمل الليبي، ويخص في المقام الأول العمالة المصرية نظرا لكثافتها وبأعداد كبيرة وبالأخص في المنطقة الشرقية من ليبيا والتي تضم ثلثي العمالة المصرية.

وطالب الوزير العمالة المصرية المقيمة بليبيا والتي ستستفيد من تلك التسوية بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسوية أوضاعهم والاستفادة من تلك الفرصة على طريق استقرار أوضاع العمالة المصرية بليبيا، مؤكدا مخالفة التشريعات النافذة بعد هذه المهلة سيعرض مخالفيها إلى الإجراءات القانونية حيال ذلك.

وأصدر فكري تعليمات إلى المكتب العمالي بليبيا بتقديم كافة أوجه الدعم والمساعدة لكافة المترددين على المكتب وفى أماكن التجمعات العمالية لنشر الوعى بأهمية تسوية الأوضاع وتقديم أي تسهيلات يطلبها أى مصرى عاملاً كان أو عالًا من المقيمين بليبيا.

وأكد الوزير، أن هذه الفرصة لتسوية الأوضاع متاحة فقط أمام العمالة التى تنطبق عليها الضوابط السيادية من مشروعية الدخول وغيرها من الضوابط الفنية المتعلقة بالمهن المسموح بها، وذلك للعمالة المتواجدة داخل الأراضى الليبية حتى صدور هذا الإعلان.

وقام مكتب التمثيل العمالي المصري ببنغازي بالقنصلية المصرية والتابع لوزارة القوي العاملة والهجرة بتوفيق أوضاع عدد لا بأس به من تلك العمالة ولكن كان كل ذلك بالطرق الودية والعلاقات الجيدة مع أصحاب الأعمال والجهات المعنية بليبيا والتي قام المكتب بتكوينها وترسيخها منذ إنشائه إلي أن خرج هذا الإعلان إلي طريق النور وصراحة من وزارة العمل والتأهيل الليبية.

كما قام المكتب بوضع خطة عمل ترتكز علي ثلاث محاور: الأول – حملات توعية للعمال المصريين في أماكن تجمعاتهم، والثاني – عمل زيارات تنشيطية لأصحاب الأعمال الليبيين لحثهم علي الاستعانة بالعمالة المصرية المتواجدة داخل ليبيا وانتهاز تلك الفرصة لتسوية أوضاع أكبر عدد ممكن من هذه العمالة، والثالث – تصميم بوستر لوضعه علي باب المكتب وفي داخل القنصلية من أجل انتشار هذا الإعلان لأكبر عدد ممكن من العمالة وانتهاز تلك الفرصة المتاحة ولمدة ٦٠ يوما.

يذكر أن قرابة نصف مليون عامل مصرى قد عادوا عقب اندلاع الثورة الليبية إلى مصر خلال شهر فبراير الماضى، حيث توعدهم كل من الرئيس الليبى المخلوع معمر القذافى ونجله سيف الإسلام، بعدما زعما أن المصريين والتونسيين هم من قاموا بزرع الفتنة بين أبناء الشعب الليبى.

جولدمان: النفط الايراني سيتجه للصين حال حظر استيراده في أوروبا

□.. قال جولدمان ساكس امس الاثنين ان من المُرجح أن يذهب النفط الايراني الى احتياطيات الحكومة الصينية في حال حظر الاتحاد الاوروبي استيراد الخام الايراني.

وقال جيف كوري رئيس بحوث السلع الأولية في بنك الاستثمار خلال مؤتمر في لندن "ماذا سيحدث للشحنات الايرانية.. من المُرجح أن تذهب الى الصين."

وأضاف "نعم.. خفضت الصين بالفعل وارداتها من النفط الايراني لكنها من المُرجح أن تشتريه لتعزيز الاحتياطيات النفطية الاستراتيجية في الربع الاول."

وتوقع كوري أن تتخطى الصين الولايات المتحدة كأكبر مستورد للنفط في العالم خلال عام ونصف العام.

وقال كوري ان الواردات النفطية الامريكية تراجعت ٤٠ ٪على مدى عدة سنوات مع ارتفاع الانتاج المحلي بفعل التقدم التكنولوجي في مجالات مثل الغاز الصخري ولكن الطلب الصيني ارتفع في هذه الاثناء.

وأضاف "خلال ١٢ الى ١٨ شهرا ستتخطى الصين الولايات المتحدة كأكبر مستورد للنفط في العالم.

فياض: عجز موازنة السلطة الفلسطينية وصل في العام ٢٠١١م إلى ٨٠٠ مليون دولار

كشف رئيس حكومة تصريف الأعمال الفلسطينية سلام فياض أن العجز في موازنة السلطة الفلسطينية وصل في العام ٢٠١١م إلى حوالي ٨٠٠ مليون دولار.

ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا) امسلاثنين عن فياض، أن العجز في الموازنة سيصل إلى ١,١ مليار دولار في موازنة العام الجاري إذا لم تتخذ الحكومة أية إجراءات.

وأشار إلى أن ما ورد من مساعدات لتمويل النفقات الجارية في العام ٢٠١١م بلغ ٧٤٢ مليون دولار، وهو أقل من المستوى الذي كان مبرمجا في الموازنة بقيمة ٢٢٥ مليون دولار.

وأضاف فياض أن موازنة العام ٢٠١٠م أغلقت على عجز بقيمة ١٠٠ مليون دولار، إضافة إلى عجز آخر جاء نتيجة صرف ٣٨٩ مليون دولار لصالح مشاريع تطويرية ولم يصل منها سوى ١٣٢ مليون دولار.

ولفت إلى أنه رغم الأزمة فإن الحكومة تمكنت من الوفاء برواتب وأجور موظفيها، ولكنها لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع الخاص والموردين حيث بلغت مستحقات القطاع الخاص حوالي ١,٥ مليار شيكل (الدولار الأمريكى الواحد يعادل نحو ٣,٨٠ شيكل).

وأشار فياض، إلى تأثير عدم وفاء السلطة بالتزاماتها تجاه القطاع الخاص بانكماش وتراجع في النمو الاقتصادي وانحسار تأثير التحفيز المالي، مشيرا إلى أن ما راكم الأمر حجز إسرائيل لأموال الضرائب، والتهديد بحجزها واستمرار الانقسام الفلسطيني وحصار قطاع غزة.

وقال إن السلطة الفلسطينية بصدد اتخاذ إجراءات "ضرورية" من أجل تخفيض العجز الجاري في موازنة العام ٢٠١٢، وبطريقة تتجاوز ما كان مبرمجا في السيناريو المتوسط المدى الذي اعتمد في إعداد موازنة العام ٢٠٠١.

وأضاف فياض، أنه تم إعداد مجموعة من التشريعات الهادفة لتخفيض العجز، بحيث يفرض على الحكومة توفير ٣٥٠ مليون دولار من خلال تخفيض النفقات الجارية وزيادة الإيرادات، لأنها لا تتوقع أن تتجاوز أموال الدعم المقدمة لخزينتها ٧٥٠ مليون دولار.

وتابع "إذا ما حصل وتمكنا من خفض العجز فقط إلى ٧٥٠ مليون دولار نكون انتهينا من الإرباك المالي الذي تعيشه السلطة، والأولوية لدينا ألا تكون هناك أزمة، ومعالجة ما حملناه من الأزمة في حال كانت الصورة ايجابية ووصلنا مساعدات أكثر مما توقعناه".

وأشار فياض، إلى أن السلطة الفلسطينية ستستمر في السعي للحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات، وذلك لضمان التغطية الكاملة للنفقات التطويرية، بالإضافة للعجز المالي.

وذكر "في حال تحقق ما يزيد عن ذلك سيتم استغلال الفائض في تسديد المتأخرات التي تراكمت من جراء الأزمة المالية، ومن ثم تخفيض مديونية السلطة تجاه القطاع المصرفي والتي وصلت لحوالي ١,١ مليار دولار، وبما يساهم في توفير قدر من المرونة يحمي الوضع المالي للسلطة من تأثير ما قد يطرأ من تقلبات غير مواتية".

ولفت فياض إلى أن "الإجراء الأهم الذي تعول عليه الحكومة والمطروح للدراسة من جوانبه المختلفة ولم يتم بلورة إجراء بشأنه هو إحالة عدد من موظفي السلطة الفلسطينية إلى التقاعد المبكر".

وقال إن هذا الأمر ليس كما يشاع وهو مطروح للنقاش مع كافة الجهات، وإذا ما اقر سيصبح قرارا وجوبيا وليس بالتراضي، مضيفا إن هناك توجها لتطبيق القانون كما هو الحال في العلاوات التي يتقاضاها بعض الموظفين في السلطة الفلسطينية "التي لها علاقة بأداء المهمة مثل علاوة التنقل، والمواصلات والعلاوة الإشرافية.

وكان رئيس نقابة العاملين في الوظيفة العمومية بسام زكارنة قال في بيان صحفي له، إن مقترحا وصل للنقابة بصيغة قرار للحكومة، فيه إحالة حوالي ٢٦,٣٠٠ موظف مدني وعسكري للتقاعد المبكر لمن أمضوا ١٥ عاما للموظفين المدنيين، و٢٠ عاما للعسكريين، ليصبح راتب الموظف بعد التقاعد بحد أدنى ٥٠ في المائة من راتب الموظف.

وأضاف زكارنة إن المقترح يتضمن أيضا وقف علاوة الإشراف وطبيعة العمل وبدل الانتقال إلا وفق لوائح خاصة، وإلغاء علاوة المخاطرة ودمجها بعلاوة طبيعة العمل أو دفعها وفق قرار الوزير، وتعديل الشرائح الضريبية للموظفين وإضافة ثلاث شرائح جديدة دون قرار الرئيس أو التشريعي.

واعتبر زكارنة، أن المقترح حال تنفيذه سيؤدي إلى انفجار وغضب الموظفين ولا إمكانية للسيطرة على الوضع حينها من أحد.